أثر انعكاسات المتغيرات الاقتصادية العالمية والاقليمية المعاصرة على أداء البنك المركزي المصري

(دراسة قياسية لأداء البنك المركزي المصري في الفترة ١٩٨٥-٢٠١٠)

د/ فاطمة عبدالله محمد عطية

مدرس الإقتصاد – كلية التجارة – جامعة طنطا

اثر انعكاسات المتغيرات الاقتصادية العالمية والاقليمية المعاصرة على اداء البنك المركزى المصرى

(دراسة قياسية لاداء البنك المركزى المصرى فى الفترة ١٩٨٥-٢٠١٠)

ملخص:

يتناول هذا البحث أثر انعكاسات المتغيرات الاقتصادية العالمية والاقليمية المعاصرة على اداء البنك المركزى المصرى مع تحديد العوامل الأكثر تأثيرا فى اداء البنك المركزى وذلك من خلال عرض لأهم التحديات المعاصرة العالمية التى تواجهة القطاع المصرفى بوجة عام وبناء لنموذج قياسى يوضح كيفية تاثر اداء البنك المركزبهذة التحديات ، انتهى البحث إلى توضيح أهمية تطوير أداء البنك المركزى لمواجهة انعكاسات المتغيرات الاقتصادية العالمية والأقليمية المعاصرة بكفاءة.

واتضح من نتائج النموذج ان المتغير الأكثر تاثيرا فى اداء البنك المركزى المصرى (خلال فترة الدراسة)، هو مجموعة العوامل المحلية والداخلية المؤثرة فى أداء البنك المركزى المتمثلة فى قيمة الواردات من اجمالى قيمة التجارة الخارجية واجمالى قيمة التجارة الالكترونية ويفسر ذلك استنادا إلى تشابك العلاقة وتفاعلها بين المؤسسات والأجهزة الحكومية فى مصر وبين البنك المركزى المصرى ، والتى تزامنت مع الاصلاحات الإقتصادية التى قامت بها السلطات الاقتصادية فى مصر. بالاضافة إلى التطوير فى أهداف واساليب تنفيذ السياسة النقدية .اوضحت نتائج التحليل الإحصائى والقياسى عدم معنوية تأثير المتغيرات النائبة على أداء البنك المركزى المصرى المتمثلة فتدفقات رؤوس الاموال الاجنبية واجمالى قيمة التجارة مع دول الاتحاد الاوروبى .

Reflections of the contemporary universal and regional economic changes on the performance of the Central Bank of Egypt

(An econometric study of the CBE performance during the period from 1985 to 2010).

Abstract:

This paper deals with the reflections of the contemporary universal and regional economic changes on the performance of the Central Bank of Egypt, with determining the most powerful factors that affected its performance through reviewing the most important contemporary universal challenges that generally face the banking sector, and building a standard model that shows how the CBE performance can be affected by these challenges. The paper concluded to highlighting the importance of developing the performance of the CBE in order to face the contemporary universal and regional economic changes efficiently.

The model results showed that the most powerful change that affected the performance of the CBE (during the course of the study) was the group of local and internal factors that is represented in the total value of imports of the total values of both the external and electronic trades. This was explained on the basis of the overlapping and interactive relation between the governmental institutions and bodies in Egypt and the CBE, which synchronized with the economic reforms undertaken by the economic authorities in Egypt.

In addition to developing the goals and methods of implementing the monetary policy, the results of the econometric and statistical analysis showed an ineffective impact of the representative changes on the CBE performance, which are represented in the foreign capitals and the total value of trade with EU countries.

اثرانعكاسات المتغيرات الاقتصادية العالمية والاقليمية المعاصرة على اداء البنك المركزى المصرى

(دراسة قياسية لاداء البنك المركزى المصرى فى الفترة ١٩٨٥-٢٠١٠)

مقدمة

يعيش العالم عصرا يعد التحرير الاقتصادي و التجاري من أهم سماته، و القطاع المصرفي يعتبر من أكثر الأنشطة تأثرا بالتطورات العالمية، و تلعب مؤسسات هذا القطاع دورا هاما في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية بما يتوافر لديها من قدرات على تعبئة الموارد واستخدامها بشكل أمثل وهذا يعبر عنه بتقييم الأداء، ولقد تزايد دور هذه المؤسسات في ظل المتغيرات البيئية الجديدة، والتي من أبرزها تنامي ظاهرة العولمة على كافة الأصعدة، وبصفة خاصة الصعيد الاقتصادي والمالي، مما شكل نوعا من الضغوط المتزايدة على البنوك الوطنية بفعل المنافسة الشديدة والمرتقبة والتي تفرضها البنوك العالمية باقتحامها الأسواق المحلية من خلال اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (تحرير الخدمات المصرفية). لذا أصبح من الضروري المتابعة الكثيفة لهذه المستجدات في القطاع المالي و المصرفي باعتبار أن الأنظمة المالية و المصرفية في البلد الواحد جزءا من النظام المالي و المصرفي العالمي، كما ساد أيضا اتجاه نحو العمل المصرفي الشامل أو ما يعرف بالبنوك الشاملة UNIVERSAL BANKING، بعدما كانت فلسفة التخصص المصرفي هي المهيمنة، و لكي تحاول البنوك المحافظة على تواجدها عالميا انتشرت ظاهرة التجمع والاندماج المصرفي والمرتبطة بدوافع استراتيجية، كما برز في الفكر المالي والمصرفي مفاهيم جديدة تتعلق بالتسويق المصرفي و إدخال أنظمة الجودة على الخدمات المصرفية والاهتمام بعنصر الابتكار عن طريق خلق منتجات مالية جديدة بشكل متميز أو بخبرة غير مألوفة وباعتبار أن هذه المتغيرات البيئية هي الإطار الذي أصبحت تعمل فيه المنظومة المصرفي والذي يتجه إلى التنوع والتغير، يمكن طرح التساؤلات التالية لهذا البحث على النحو التالي:

- ما هي الشروط و المتطلبات الواجب توافرها لتحقيق الأداء الفعال لدى البنوك؟

-كيف يمكن تطوير إمكانيات ووظائف البنوك في اتجاه دعم مراكزها المالية و قدراتها التنافسية؟وكيف يمكن تقييم اداء البنوك فى ضوء هذة المتغيرات؟

مشكلة البحث

تشهد الساحة الاقتصادية – منذ الثلث الأخير من القرن العشرين وحتى الآن– العديد من التحديات العالمية والإقليمية التي لها انعكاسات مهمة على العلاقات الاقتصادية والنقدية والمصرفية على المستويين العالمي والمحلي , فقد تأثرت البنوك المركزية في البلدان النامية – ومنها البلدان العربية والإسلامية – بعدد من الانعكاسات (المباشرة وغير المباشرة) التي أوجدتها التحديات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة (ذات الصلة) , تتركز في :

١-المنظمة العالمية للتجارة .

٢-التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

٣-العولمة المالية .

٤-الثورة العلمية والتكنولو جية في مجال الإلكترونيات والاتصالات الفضائية .

٥-الاتجاه الدولي نحو تحرير أسواق السلع والخدمات .

٦-عولمة أسواق رؤوس الأموال الدولية , وتزايد حركة رؤوس الأموال المضاربة .

٧-الاتجاه نحو عولمة الانتاج , وتزايد دور الاستثمار الأجنبي المباشر .

٨-اتساع نطاق التكتلات الاقتصادية والنقدية الإقليمية , وظهور عملات دولية جديدة .

وفي ظل عدم توافر ظروف اقتصادية ملائمة بالبلدان النامية, وأيضا عدم توافر قدر كاف من الاستقلالية القانونية للبنوك المركزية بهذه البلدان, فإن هذا الوضع يستلزم ضرورة تطوير أداء البنك المركزي ودوره, والعمل على التوافق مع متطلبات اتفاق (بازل II) بالإضافة إلى دعم الاستقلالية القانونية للبنك المركزي.

وبناء على ذلك يهدف البحث إلى دراسة انعكاسات المتغيرات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة على دور البنك المركزي في البلدان العربية , وبيان كيفية تطوير أداء البنك المركزي وأهمية دوره لتحقيق الاستقرار الاقتصادى

<u>ويمكن صياغة فروض البحث كما يلي :</u>

١- أن للمتغيرات الاقتصادية المعاصرة انعكاسات على أداء البنك المركزي ودوره في الاقتصادات النامية .

٢- أن البنك المركزي _ في البلدان العربية بصفة خاصة لا يستطيع القيام بواجباته الأساسية بكفاءة وفعالية .

٣- أن تطوير البنك المركزي يعد أفضل أسلوب للقيام بواجباته بكفاءة وفعالية في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة

٤- أن أداء البنوك المركزية يتأثر بالمتغيرات الاقتصادية وذلك بالقياس على أداء البنك المركزي المصري .

وبناء على هدف البحث وفروضه يتم مناقشة البحث من خلال عدة مباحث :

المبحث الأول : أهم التحديات الاقتصادية المعاصرة ذات العلاقة بأداء البنك المركزي ودوره في اقتصاد الدولة .

المبحث الثاني : الاتجاهات الحديثة لتطوير أداء القطاع المصرفي وتوجيه الموارد المصرفية المتاحة بفاعلية وكفاءة نحو الأداء الفعال في ظل التحديات المعاصرة .

المبحث الثالث : قياس التأثيرات الناتجة عن انعكاسات التحديات الاقتصادية المعاصرة , على أداء البنك المركزي المصري خلال الفترة (١٩٨٥: ٢٠١٠م) , وذلك من خلال استخدام نموذج قياسي , وادوات التحليل القياسي .

منهج البحث

يعتمد البحث على استخدام المنهج القياسى لقياس اثر التطورات الاقتصادية المعاصرة على اداء البنك المركزى المصرى وذلك باستخدام سلسلة زمنية من البيانات من الفترة من ١٩٨٥الى ٢٠١٠

يعتمد منهج البحث على : تحديد مقدمات أساسية مشتقة من الدراسات النظرية والتجريبية المتعلقة بأداء البنك المركزي ودوره في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية مع دراسة تحليلية أهم المتغيرات الاقتصادية المعاصرة مع محاولة وضع بعض التصورات تختص بكيفية تطوير أداء البنك المركزي الاتجاهات الحديثة لتطوير أداء القطاع المصرفي في ظل التحديات المعاصرة.

المبحث الأول

التحديات الاقتصادية المعاصرة وآداء القطاع المصرفى

إن الإطار الجديد الذي أصبحت تعمل فيه المنظومة المصرفية والذي يتسم بنوع متغيراته وتسارع وتيرة أحداثه قد فرض تطورا في اقتصاديات تشغيل البنوك وجعل من الأسواق المصرفية المحلية أضيق من أن تستوعب كل اعتبارات النمو السريع لإمكانيات ووظائف البنوك العالمية ولأن البنوك جزء من هذه المنظومة فالأمر ليس باليسير في وضعية تنافسية غير متكافئة تعبر عنها المستويات المتدنية لأداء بنوكنا والانخراط في هذه المنظومة لم يعد خيارا بل أصبح ضرورة حتمية رغم ما يمكن أن تتيحه من مزايا وإيجابيات لهذا القطاع إذا تم تدارك النقائص وأسرعنا في إعادة تأهيله وحاولنا التكيف مع هذه المتغيرات.ولهذه التحديات انعكاسات على آداء القطاع المصرفي حيث تمثل هذه المتغيرات أكثر المتغيرات الاقتصادية علاقة بأداء البنك المركزى ودوره فى البلدان النامية .

📖 **وسوف نتناول في هذا المبحث**

أهم التحديات الاقتصادية المعاصره التى تؤثر فى آداء القطاع المصرفى

اهم التحديات الاقتصادية المعاصرة المؤثرة فى اداء البنوك

١- ***العولمة المالية:***

في الفترة الممتدة ما بين ١٩٦٠ - ١٩٧٠ ، كانت حركة رؤوس الأموال تتم عن طريق البنوك وتوجه أساسا عبر محور شمال جنوب .

بداية من سنة ١٩٨٢ ومع انفجار أزمة الديون الكبيرة أخذت تدفقات رؤوس الأموال مسارا آخر بحيث اتجه معظم الملاك إلى استثمار أموالهم في الولايات المتحدة مما ساهم في تمويل العجز المزمن الذي كانت تعاني منه وهذا عن طريق سندات قامت بإصدارها وتنميتها على حساب القروض الأوربية الكلاسيكية ومن تم شهدت تطورا مذهلا إلى غاية السنوات الأخيرة .

ولقد لعبت الحركية التي ميزت مختلف المجتمعات الأوربية في الفترة الأخيرة في خلق سوق أوربية موحدة حيث كانت لهذه السوق الأثر الإيجابي في تفضيل معظم الدول الغنية وخاصة دول الخليج العربي توجيه أموالها إلى مختلف بنوك دول السوق الأوربي المشتركة بهدف جلب التكنولوجيا الحديثة (تكنولوجيا الإعلام الآلي والاتصالات) وتحفيز الخبرات الأوربية للعمل على إبداع نظم جديد للتسيير المالي (طرق جديدة في مفاوضات العقود، تطوير تغطية أو ضمان خطر الاستثمار الخارجي) وتدويل تسيير الإدخار المحلي كل هذا وإنه حتى بداية هذه العشرية نلمس أن الدول المتقدمة قد بدأت تساهم في حركة رؤوس الأموال العالمية أو بعبارة أخرى العولمة المالية.

تسمح العولمة المالية لبعض البلدان التقليص من عجز ميزانها الخارجي ولو بصفة مؤقتة هذا ما سيسمح بدوره مع مرور الوقت بالتقليل من الفوارق بين النظم المالية المحلية والنظام المالي العالمي أي إذا تعرّض أي بلد إلى هزّة أو أزمة اقتصادية عنيفة يكون بمقدوره مواجهتها أو التقليل من الخسائر التي قد تنجم عنها وذلك بتفادي الخفض المفاجئ من الاستهلاك الداخلي. وبالنسبة للبلدان ذات فائض في

موازينها الخارجية فإن العولمة المالية تعطي لهذه الدول فرصة أكبر لاستثمار مداخيلها فإذا أخذنا الدول المنتجة للنفط فإن العولمة الاقتصادية ستمكنها من خلق ثروات بتوظيف أموالها في الخارج والاستفادة منها في حالة فقدان الثروة البترولية أو ندرتها.

دون أن ننسى بأن العولمة المالية تعطي لهذه الدول حيّزا أكبر لتسيير رؤوس أموالها بصفة دائمة وعقلانية على مدار السنة وبذلك التحكم في التوازنات الخارجية .

قد سمحت العولمة المالية كذلك بتوزيع الأصول الدولية وهذا ما تنص عليه نظرية تسيير حافظة البنوك وتنويع مواردها المالية للعالمين TOBIN et MARKOWITZ التي تؤكد على أن الحصول على حافظة متنوعة من السندات تعدّ افضل استراتيجية لضمان أكبر مردود ممكن مع أقل خطر محتمل، وبطبيعة الحال فإن تنوع الأصول الدولية تستجيب لهذا الهدف المنشود طبقا لهذه النظرية.

لقد شكّل هذا التنوع في الأصول الدولية واختلاف الموارد المالية العالمية قفزة نوعية في المجال المصرفي العالمي وكان له الأثر الإيجابي، بحيث سمح بظهور منافسة بين مختلف الدول والمنظمات المصرفية العالمية مما شجّع هذا على تطوير النظم المصرفية بصفة متسارعة وأثمر هذا التقدّم بتوسيع الشبكة المصرفية العالمية وسرعة المبادلات الاقتصادية والتجارية.

٢-الثورة العلمية والتكنولوجية:

يمكن القول بان عصر العولمة هو عصر التكنولوجيا وإحدى سماته الأساسية حيث ظهرت التغيرات ذات الطابع المتميز فى مجال التطور التكنولوجى – ويطلق عليها التكنولوجيا الرفيعة – واهم مجالاتها : تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقات الجديدة والمتعددة وتمثل الثوره التكنولوجية الاساس المادى للاقتصاد العالمى فى المرحلة المعاصرة ، وتقوم بدور محورى فى تحديد ملامحه ، حيث يتميز الاقتصاد المعاصر بوجود ما يعرف بـ عصر الثورة العلمية والتكنولوجية وباعتبار أن العلم قوة منتجة فإنه يخضع لمقتضيات وانعكاسات قوانين على الاقتصاد ، وبالطبع فأنه يؤثر فيها ويغير منها الى حد

ما ، ولم يعد المنافسة الاقتصادية تقتصر على ميدان الانتاج المادى ، الى المجال غير المادى (الخدمات) واصبحت التكنولوجيا موضوعا اساسيا للتجارة الدولية ، حيث ادى تزايد دور الثورة المعلوماتية فى مجالات الحياة المختلفة الى استباط موارد جديدة وانعكس ذلك على الفن الانتاجى السائد الأن فأصبح فنا إنتاجيا كثيف المعرفة [1]

ومن الامور التى تثير الجدل فى موضوع الثورة العلمية والتكنولوجية ، موقع البلدان النامية من التدرجية الهرمية التى تحددها ثورة المعلومات والاتصلات فى هيكلة النظام العالمى المعاصر . حيث إن الدول الصناعية المتقدمة – ذات اقتصاد السوق – تتربع على قمة التطور التكنولوجى وعلى راسها الولايات المتحده الامريكية ويلى القمة درجة وسيطه ونحتلها للدول حديثة التصنيع فى شرق اسيا وبعض بلدان شرق اوروبا وجنوبها حيث تسهم على مستوى أدنى فى ثمار التطور العلمى والتكنولوجى المتجدد والمتسارع وعند قاعدة الهرم توجد البلدان النامية والتى توجد على هامش الثورة العلمية والتكنولوجية ، حيث تعانى من التبعية الاقتصادية و التكنولوجية وغيرها ، وتزايد حجم مديونيتها تجاه البلدان و المؤسسات الدولية الدائنة[2] .

ويتواكب مع التجارة الالكترونية اساليب عمل جديده للبنوك[3] من تغيير طرق الدفع ظهور تقنيات حديثة للدفع مثل الكروت الممغنطة وبطاقات الائتمان وتحويل المبالغ إلكترونيا (الانترنت) والتى يعدها البعض أكثر سهولة واقل تكلفة من التعاملات الورقية[4] وهذا ما يتطلب من البنوك المركزية – تنمية الصرفية الالكترونية واحكام الرقابة عليها

٣-تحرير أسواق السلع والخدمات من كافة القيود وفقا لاتفاقيات "الجات" :

---

[1] د. مجدى عبد الشفيع عيسى " التكيف الهيكلى والنظام التعليمى ، رؤية اقتصادية – المجلة الاقتصادية المصرية للتنمية والتخطيط القومى المجلد الخامس – العدد الثانى ، ديسمبر ١٩٩٧ م ، ص ١٠٢

[2] Paula De Massi, Marcelleo Esterdo, and lura kodres " what has a new economy ? (Financial and Development Review) Vol 38 , no2 , june, 2001 .

[3] Andrew b whinstone electronic (N.Y : Addison Wesley inc) 1996 p181

[4] Thomas Duisenberg and Robert money banking and the economy op cit p 40

يوجد اتجاه دولى نحو تحرير اسواق السلع والخدمات من كافة القيود وذلك من خلال المنظمات الدولية حيث تمثل المنظمات الاقتصادية الدولية محور النظام الاقتصادى العالمى الجديد . وتقوم تلك المنظمات – المتمثلة فى صندوق النقد الدولى IMF البنك الدولى للانشاء والتعمير IBRD ومنظمة التجارة العالمية WTO – وبادارة النظام الاقتصادى العالمى[٥] فى ضوء مجموعة من السياسات والنظم النقدية والمالية والتجارية التحررية والمؤثرة فى السياسات الاقتصادية للغالبية العظمى من دول العالم وبخاصة الدول النامية

وتعمل منظمة التجارة العالمية على دفع دول العالم وبخاصة الدول النامية ، نحو تحرير اسواقها السلعية والخدمية من كافة القيود الجمركية وغير الجمركية ، بمعنى التحول من سياسة حماية التجارة الدولية الى سياسة حرية التجارة الدولية لذلك تم الاتفاق على إنشاء منظمة تجارية دولية تحول دون الممارسات التجارية الخاطئة التى ادت الى تدمير اقتصادات هذه الدول فى الفترة التى سبقت اندلاع الحرب العالمية الثانية وتم التوصل إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة " الجات " فى نهاية أكتوبر ١٩٤٧م ووقعت عليها ٢٣ دولة ، وبدا سريانها فى اول يناير ١٩٤٨م .[٦]

وقد اجريت ثمانى جولات[٧] تفاوضية منذ انشاء اتفاقية عام ١٩٤٧م انتهت بإعلان قيام منطقة التجارة العالمية World Trade Organization بداية ١٩٩٥م وقد توصللت جولة اوروجواى الى ٢٦ اتفاقية شملت مجالات عديدة فى السلع والخدمات اهمها : اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية (ضمن اتفاقية

---

[٥] للمزيد من التفاصيل حول مكونات النظام النقدي والمالي والتجاري الجديد يرجع الى

د عبد المطلب عبد المجيد النظام الاقتصادى العالمى الجديد وافاقه المستقبلية (القاهره مجموعة الدول العربية) ٢٠٠٢م صفحات ٣٦-٤٠

[٦] للمزيد حول اتفاقيات الجات يمكن الرجوع الى

د ابراهيم العيسوى الجات واخواتها : النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية) ١٩٩٥م

[٧] د هشام السيد النظام التجاري الدولة والعولمة والدول النامية(القاهرة مركز سلسلة وبحوث الدول النامية)سلسلة قضايا التنمية ,العدد ٢٣-٢٠٠٢ ص١٦٩

تحرير تجارة الخدمات GATS) وبالتالى اصبحت منطقة التجارة العالمية WTO غير مقتصرة على التعامل فى مجال السلع المادية القابلة للتجارة الدولية ، بل ايضا فى مجال تجارة الخدمات[٨]

ويعتمد الاتجاه نحو تحرير اسواق السلع والخدمات من كافة القيود – من خلال منظمة التجارة العالمية – على عدد من الدعائم ، من اهمها

- التخفيض التدريجى للرسوم الجمركية وتخفيض الحواجز والقيود التعريفية [٩]
- إزالة القيود الكمية المباشرة من نظم الحصص وحظر الاستيراد وغيرها
- شمول تحرير التجارة الدولية ليس لمجال السلع الصناعية فقط ، بل ايضا السلع الزراعية وايضا تحرير قوانين الاستثمار من القيود ذات الأثر على التجارة الدولية هذا بالاضافة الى تحرير تجارة الخدمات التى تشمل الخدمات المصرفية والتامينية .

٤- عولمة اسواق رؤوس الاموال:

إن جوهر عولمة الاسواق المالية هو تحرير حساب العمليات الراسمالية ويقصد بذلك إلغاء الحظرعلى المعاملات فى حساب العمليات الراسمالية وحسابات ميزان المدفوعات والتى تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف اشكال راس المال مثل الديون واسهم المحفظه المالية والاستثمار المباشر والعقارى والثورات الشخصية ومن ثم فإن قابلية حساب العمليات الراسمالية للتحرير ترتبط بالغاء القيود على معاملات النقد الاجنبى والضوابط الاخرى المرتبطة بهذه المعاملات . كما ان الانفتاح وعولمة حركة رؤوس الاموال وجذب الاستثمارات الاجنبية – وان كان له فوائد – الا انه قد ينتقص من قدرة السلطات الاقتصادية والسلطات النقدية بصفة خاصة فى السيطرة على الازمات التى قد تظهر والتحكم فيها[١٠]

---

[٨] يمكن الرجوع الى الوثيقة الختامية لجولة أورجواى , مراكش , ابريل ١٩٩٤- (الترجمة العربية)

[٩] بلغ متوسط التعريفات الجمركية في الدول المتقدمة في السلع الصناعية – أقل من ١٠% بعد جولة طوكيو ومع بداية جولة أورجواى بعد أن كان هذا المتوسط حوالى ٤٠% عام ١٩٤٧

[١٠] Nazar Saad El-Deen Issa"Globalization of Financial Markets: its Development, Indicators and Effects".(Arab Economic Jounal),no.29,vol,11,Autumn2002,PP20-21

٥- الاتجاة نحو عولمة الانتاج:

تعد العولمة Globalization اتجاه حديث معاصر ينطوى على قيام نظام اقتصادى عالمى يحل محل النظام الاقتصادى الدولى، تختفى فيه الحدود المصطنعة بين اقتصادات البلدان حيث نتحررفيه من سيطرة السياسات القومية وتحكمها، ويتم توجيهها بقوانين أو قوى فوق القومية يفترض ان تكون محايدة[١١]

وتعتمد العولمة على اربعة مقومات اساسية [١٢]

اولها : حرية رؤوس الاموال فى الحركة دون ايه عوائق على المستوى العالمى
ثانيا : حرية اقامة الصناعة فى اى مكان بغض النظر عن الجنسية او السيادة القومية
ثالثا : عالمية المعلومات التى ترتبت على الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة
رابعهما : حرية المستهلك عالميا فى انتقاء ما يريد من اى مصدر يشاء

وبناء على ذلك يسود الاقتصاد العالمى اتجاه نحو عولمة الانتاج وهذا الانجاز يدفع بدوره الى تنامى دور الشركات متعددة الجنسيات[١٣] فى ظل العولمة فإن الشركات متعددة الجنسيات تسعى لتحويل العالم الى حقل اقتصادى واحد لاتحد منه الحواجز الناجمة عن الحدود الساسية او السياسات الاقتصادية للدول . وعلى هذا النحو تتمكن الشركات متعددة الجنسيات من انتاج السلعة الواحدة على اقاليم دول مختلفة بحيث يتم إنتاج جزء او اكثر من هذه السلعة فى دولة ما ، وانتاج الاجزاء الاخرى فى الدول الاخرى ، مع تخصص دولة ما فى عمليات تجميع المنتج النهائي . وتشكل هذه السمة – التى تتزايد مع مرور الوقت – جوهر تقسيم العمل الدولى الجديد .

وبناء على ذلك فإن جميع مؤسسات من البلدان النامية تحتاج الى تعيير هيكلي فى اقتصادياتها للتوافق مع تلك الأوضاع الاقتصادية العالمية و لا ريب ان البنك المركزي مطالب بالأسهم – بأسلوب متطور – فى تحقيق تنمية اقتصادية فى إحداث تغيير هيكلي بتلك البلدان النامية .

---

[١١] د. عبدالرحمن يسري أحمد "الاقتصاديات الدولية"(الاسكندرية قسم الاقتصاد – جامعة الاسكندرية) ٢٠٠٠م ص٣١٧

[١٢] Kenichi chmae " the end of the nation state , the rise of regional economics " Collins publishers 1985 pp 2-3

[١٣] Dawning " the globalization business challenge of the 1990 (London routotgr 199)

المبحث الثاني

الاتجاهات الحديثه لتطوير آداء القطاع المصرفي في ظل التحديات المعاصره

طورت الصيرفة المركزية أسلوبا خاصا للقواعد والممارسات التي تسير عليها إلى ما يمكن أن يوصف بـ (فن الصيرفة المركزية) ، ولكنها في عالم دائم التغيير مازالت في مرحلة التطور والارتقاء وخاضعة لتعديلات وأساليب عمل مختلفة من فترة لأخرى .

وتتمثل الاتجاهات الحديثة في الصيرفة المركزية في :

١- المعدلات المستهدفة للتضخم والمتغيرات النقدية .

٢- تحرير الأسواق المالية .

٣- تنمية الصيرفة الإلكترونية والرقابة عليها .

٤- تطوير إدارة مصرفية لمواجهة الأزمات .

٥- خيار المصارف الشاملة .

٦- الاندماج .

وفيما يلي شرح مبسط لهذه الاتجاهات الحديثة :-

١- المعدلات المستهدفة للتضخم وتعديل اهداف السياسة النقدية :

اتجهت البنوك المركزية في عدد كبير من الدول المتقدمة إلى تعديل أهداف سياستها النقدية , وتعديل الأدوات التي تستخدمها لتنفيذ تلك السياسات .

فمن سياسات نقدية مباشرة تستهدف متغيرات نقدية MONEY Targeting , تحولت البنوك المركزية في عدد من الدول المتقدمة إلى استخدام سياسات نقدية غير مباشرة تستهدف السيطرة على معدلات للتضخم Inflation Targeting متفق عليها في تلك الدول . وتحولت تلك البنوك المركزية من

استخدام أسلوب التكتم الشديد على أهداف السياسات النقدية , إلى الإعلان الواضح والصريح – منذ البداية – عن الهدف الذي تسعى السياسات النقدية إلى تحقيقه كل عام [١٤]

ولتنفيذ السياسات النقدية اتجهت البنوك المركزية من استخدام أدوات تقليدية إلى الاعتماد – بدرجة كبيرة – على عمليات السوق المفتوحة التي تقوم على أساس التأثير غير المباشر في المؤشرات السعرية . بالإضافة إلى ذلك تتجه البنوك المركزية إلى التطوير المستمر في الأدوات التي تستخدمها في تحقيق أهداف السياسة النقدية , يستخدم البنك المركزي محور ارتكاز إسمي (*) لإدارة السياسة النقدية في الأجلين القصير والمتوسط.

ويمكن تقسيم المرتكزات الإسمية للسياسة النقدية إلى :

استهداف متغيرات نقدية , واستهداف معدلات التضخم[١٥]

فبالنسبة إلى استهداف متغيرات نقدية , وفي سبيل تحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية , يواجه البنك المركزي مشكلة على قدر من الأهمية , وهي وجود فترة زمنية قد تطول بين تنفيذ سياسة معينة والوصول إلى النتائج النهائية لتلك السياسة , مما يؤدي إلى صعوبة تقييم فعالية تلك السياسة في تحقيق أهدافها .

لذلك يستخدم البنك المركزي استراتيجية معينة لتنفيذ السياسة النقدية[١٦]

---

[١٤] د. محمود ابو العيون , السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية والتوجهات المستقبلية , سلسلة اوراق عمل , ورقة عمل ٧٨, (القاهرة : المركز المصري للدراسات الاقتصادية) , ٢٠٠٣ص ١

- أو ما يعرف بالمرساة Anchor

[١٥] د. أحمد جلال , ماذا بعد تحرير سعر الصرف , سلسلة أراء في السياسة الاقتصادية , (القاهرة : المركز المصري للدراسات الاقتصادية) , العدد ١٣ فبراير ٢٠٠٣ , ص٤

[١٦] Thomas Mayer ,James S.DUssenbery,Robert Z.ALiber; (MoneY Banking,and the Economy.

ففي سبيل تحقيق ذلك يستهدف البنك المركزي متغيرات وسيطة تقع بين ادواته وبين تحقيق أهدافه النهائية وفي خلال فترة زمنية قصيرة جدا , يمكن للبنك المركزي تقييم معدل اتجاه المتغير الوسيط , ومدى توافقه مع المستهدف – زيادة أو نقصانا – وبالتالي يمكنه في وقت قصير وبسرعة تعديل المعدل المرغوب فيه للمتغير الوسيط للوصول إلى المستوى المطلوب من الهدف النهائي .

وقد دفع ذلك البنوك المركزية في عدد من الدول مثل ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وسويسرا, إلى استخدام أهداف وسيطة للسياسة النقدية منذ السبعينات من القرن العشرين . ويفترض أن يتوافر لهذه الاهداف الوسيطة ثلاثة متطلبات هي[١٧]:

١- إمكانية التحكم فيها بسهولة أكبر Controllability من خلال أدوات السياسة النقدية وذلك بالمقارنة بالأهداف النهائية .

٢- وجود علاقة قوية ومستقرة بين الهدف الوسيط والهدف النهائي .

٣- توافر بيانات الهدف الوسيط بصورة أكثر دقة وفي ظل فجوة زمنية قصيرة الأجل نسبيا بالمقارنة ببيانات الهدف النهائي .

وقد توافرت هذه المتطلبات – بصورة كبيرة – في المعروض النقدي .

وتعد المانيا أحد الأمثلة البارزة في هذا المجال , حيث تم استخدام أربعة مجموعات نقدية مختلفة للتعبير عن المعروض النقدي في المانيا هي[١٨] :

المعروض النقدي M1(*) = النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي + الودائع الجارية المملوكة للقطاع غير المصرفي والمودعة لدى مؤسسات الائتمان المحلية .

المعروض النقدي M2(**) =M1 + الودائع لأجل (أقل من أربع سنوات) المملوكة للقطاع غير المصرفي المحلي والمودعة لدى مؤسسات الائتمان المحلية.

---

١٧ Bank of Japan (Inflation Targeting In Selected Countries,(BIS Review),no97,9th June1995.

١٨ Deutsche Bundesbank(The Money Policy of the Deutsche Bundesbank) ,(The deutsche Bundesbank Book) MARTH1994.

المعروض النقدى M3 = M2 + ودائع الادخار بإشعار قانوني والمملوكة للقطاع غير المصرفي والمودعة لدىمؤسسات الائتمان المحلية

المعروض النقدي للبنك المركزي = النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي + الحد الأدنى لمتطلبات (نقود الاحتياط) الاحتياطى القانونى

وقد تم استخدام المعروض النقدي – في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وسويسرا كهدف وسيط في مرحلة بين أهداف التشغيل وبين الأهداف النهائية للسياسة النقدية .

ومن هنا فإن البنك المركزي يستهدف متغيرات تقع بين أدواته وبين تحقيقه أهدافه النهائية , حيث يمكن استخدام سعر الفائدة كهدف تشغيلي مع هدف وسيط للسياسة النقدية يتمثل في المعروض النقدي والذي يعبر عنه بالمجموعات النقدية المختلفة[١٩] .

استهداف معدلات التضخم :

على الجانب الآخر أصبحت معدلات التضخم أقل استقرارا في العديد من الدول .لذلك قام عدد من الدول مثل نيوزيلنده وكندا والمملكة المتحدة والسويد بالتخلي تماما عن عملية تحديد أهداف وسيطة . وبدلا من ذلك لجأت البنوك المركزية في هذه الدول إلى استخدام معدل التضخم كهدف نهائي مباشر للسياسة النقدية دون استخدام هدف وسيط وذلك في ظل اعتقاد بان استخدام معدل التضخم كهدف يمثل إطارا أكثر قوة لتحسين مصداقية البنك المركزي وخلق توقعات تضخمية مستقرة , هذا على الرغم من صعوبة التنبؤ بمعدل التضخم أو السيطرة عليه[٢٠]

---

[١٩] Wan C JOHNson and William W.ROBerts (Money and Banking : A Market Oriented pproach,op.cit ,pp551-552.

[٢٠] لمزيد من التفاصيل حول صعوبة التنبؤ بمعدل التضخم أو السيطرة عليه , يمكن الرجوع إلى : Cardoso E.and Gala A.,(Monetary POlicy and Exchange Rate Regiume : Options to Middle East Countries),(Cairo: Egyptian Center for Economics Studies),2002.Ibid.,76

ويعد استهداف معدلات للتضخم إطار للسياسة النقدية , يقوم على أساس إعلان البنك المركزي عن استهداف معدل تضخم مستقبلي , ويستخدم كل أدوات السياسة النقدية والمعلومات المتاحة للوصول إلى هذا الهدف . ويعد استهداف معدلات التضخم هو البديل الأكثر انتشارا بين الاقتصادات الناشئة , وذلك لوضوحه وسهولة مراقبته . وتتمثل أهم الشروط اللازم توافرها لاستهداف معدلات التضخم :

١- في عدم اتباع محور ارتكاز اسمي آخر (كاستهداف متغيرات نقدية أخرى), والقدرة على تطبيق سياسة نقدية مستقلة وغير خاضعة لاعتبارات السياسة المالية .

٢- كذلك يتطلب استهداف معدلات التضخم تطبيق شكل أو آخر من أشكال قاعدة (تيلور) بحيث يتم تحديد درجة انحراف معدل التضخم المتوقع عن المستهدف , وكذلك انحراف سعر الصرف عن السعر المستهدف .

٣- أخذ في الاعتبار الفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج عند مستوى التشغيل الكامل . وليس من الضروري أن يكون معدل التضخم المستهدف هو الرقم القياسي لأسعار المستهلكين, أو رقم بعينه, بل يمكن استهداف نطاق من معدلات التضخم لعدد من السنوات

ويوضح الجدول التالي الأسلوب الذي تم الاعتماد عليه في تحديد محور ارتكاز إسمي للسياسة النقدية لعدد من الدول كما ورد بالدراسة التي أعدها البنك المركزي الياباني سنة ١٩٩٥م .

جدول رقم (١/٣) :

أسلوب تحديد محور ارتكاز إسمي للسياسة النقدية في عدد من الدول المتقدمة

الدولة	هدف السياسة النقدية	نطاق الهدف
كندا	الإعلان عن هدف نهائي ممثل في معدل التضخم والإعلان عن نطاق الهدف	تمثل في مؤشر أسعار المستهلك CPI تم تحديد نطاق ١-٣%
فرنسا	تحقيق استقرار القيمة الخارجية للعملة تحديد النمو في M3 كهدف وسيط لفترة متوسطة (إلا أنه يبدو أن الاتجاه+ هو الاتجاه الأكثر قوة وهو الذي يعبر عن استقرار سعر الصرف	تمثل هدف المعروض النقدي في M3 الذ تم تحديد بـ ٥% تقريبا كمعدل نمو المعروض النقدي
ألمانيا	يتم استخدام المعروض النقدي M3 كهدف وسيط ويتم إعلان الهدف في بداية كل عام	تحدد نطاق الهدف للمعروض النقدي M3 بـ ٤-٦%
نيوزيلنده	يتم الاتفاق بين محافظ البنك المركزي ووزير المالية على نطاق الهدف لمؤشر أسعار المستهلك CPI الممثل لمعدل التضخم ، ويتم الاعلان عنه	يتحدد نطاق الهدف لمعدل التضخم ممثلا في مؤشر أسعار المستهلك CPI بنطاق صفر-٢%
السويد	يتحدد هدف لمعدل التضخم ، والاعتماد على مؤشرات للصرف الأجنبي وأسعار الواردات وأسعار الفائدة والأجور كمؤشرات للسياسة النقدية	تحدد نطاق الهدف لمعدل التضخم ممثلا في الـ CPI بـ ١-٣%
سويسرا	تم استخدام النقود (المعروض النقدي للبنك المركزي) كهدف وسيط في الفترة المتوسطة	تحدد نمو المعروض النقدي للبنك المركزي كهدف وسيط بـ ١%
المملكة المتحدة البريطانية	يتم تحديد نطاق هدف للسياسة النقدية ، ويتم تحديد نطاقات للتعريفات الضيقة والواسعة للمعروض النقدي التي ينبغي أن تتوافق مع نطاقات هدف التضخم عبر الفترة المتوسطة .	تحدد هدف معدل التضخم بـ ١-٤%
الولايات المتحدة الأمريكية	أدى عدم استقرار العلاقة بين المعروض النقدي والهدف النهائي إلى خفض أهمية الاعتماد على المعروض النقدي من جانب الفيدرال رزيرف .وحاليا تستند السياسة النقدية إلى متغيرات اقتصادية ونقدية (مثل أسعار الفائدة طويلة الأجل وأسعار الفائدة الحقيقية ، وظروف سوق السلع	تمثل نطاق الهدف فيما يلي : M2 : ١ -٥ % M3 : صفر - ٤%

Source : Bank of Japan (INFLATION Targeting in Selected Countries) (BIS,Review),no.97,9th June1995,pp,1-13.

٢ – تحرير الأسواق المالية :

وتقوم الأسواق المالية بدور مهم في البلدان المتقدمة في توفير فرص التمويل سواء طويلة أم متوسطة الأجل عن طريق طرح الأوراق المالية التي تصدرها المشروعات التي بحاجة للأرصدة النقدية في السوق ، وهذا الأمر يفتح المجال لتجميع المدخرات للاستخدام في المجال الاستثماري ، وذلك من خلال من توجيهها لتكوين رؤوس الأموال اللازمة لإنشاء مشروعات جديدة أو لزيادة حجم النشاط القائم منها و وذلك في صورة الأدوات المالية الأكثر تداولا ، وهي الأسهم والسندات .

ونظراً لضألة المدخرات في البلدان النامية وافتقارها الي اسواق المال متطورة ومنظمة يلجأ اليها المستثمرين طلبا لأموال طويلة الأجل لأغراض الاستثمار الصناعية علي وجه الخصوص فانه من المتوقع ان تزداد أهمية الجهاز المصرفي باعتباره مصدر للتمويل .

وبالبحث في خصائص معظم الاسواق المالية بالبلدان النامية فانها تتصف بضيقها وافتقارها الي الموارد المالية اللازمة وقلة الادوات المالية المتاح التعامل بها واقتصاراها في الغالب علي الاسهم مع حجم محدود من السندات الحكومة واذون الخزانة هذا في الوقت الذي يميل الأفراد الي الاحتفاظ بمدخراتهم بصورة سائلة.

ففي مثل هذه الحالة من الاقتصادات التي تفتقر الي اسواق مالية متطورة جيدة الاداء ولا تتمتع بسيولة مقبولة فان فرص المستثمرين فى تنويع المخاطر محدودة سيرفع من تكاليف التنويع ويدفع بالشركات الى تجنب استخدام الاسواق المالية والاتجاه نحو التمويل الاقتراضي المصرفي غير ان وجود اسواق مالية جيدة الأداء وذات سيولة عالية قد يشجع الشركات علي التوجه نحو التمويل السوقي (سوق راس المال) عوضاً عن الاقتراض المصرفي مما سيخفض من نسبة راس المال المقترض الى راس المال الذي يسهم في المالكون ورغم ذلك فان تيسير تدفق المعلومات من خلال هذه السوق المتطورة قد يزيد من كفاءة إدارة الشركات ويقلل من تكلفة الحصول علي راس المال سواء من خلال الاسواق المالية نفسها ا م من خلال الاقتراض الصرفي

وهنا يتوقف أثر تطور الاسواق المالية علي نسبة راس المال المقترض الى راس مال مساهمين

أما بالنسبة إلي دور البنك المركزي في تطوير وتحرير الأسواق المالية في البلدان النامية في ظل عولمة الأسواق المالية : فيتلخص فيما يلي[٢١]

١- توفير التشريع اللازم لتحقيق التحرير المالي بحيث :

أ-يتيح للبنوك توسيع أنشطتها الائتمانية متوسط الأجل وطويل الأجل

ب-يسمح للبنوك باستخدام الأدوات المالية الجديدة التي انتشرت في البلدان الاخري

٢- السماح بإنشاء بنوك استثمار خاصة للترويج والاكتتاب في الإصدارات الجديدة من وسائل الملكية (الأسهم) والدين (السندات) وضمان الاكتتاب فيها

٣- السماح للبنوك بالمشاركة في ملكية وغدارة مشروعات إنتاجية ثبتت جدارتها الاقتصادية وتوافرت لها الإمكانات المالية اللازمة

٤- ضمان البنك المركزي لشهادات الدين (السندات) الصادرة بشكل خاص

٥- السماح بإنشاء بنوك متخصصة للصادرات والواردات يتم إمدادها بقروض قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل

٦- السماح للبنوك بإقامة مؤسسات تمويل مشتركة تسهم فيها وتضمن إصداراتها من الأسهم والسندات

وبناء علي ذلك يمكن القول إن الدور الذي ينبغى علي البنك المركزي إن يمارسه فى مواجهة المشكلات الاقتصادية في البلدان النامية أوسع مساحة وأكثر شمولاً وابعد مدي مما هو عليه في البلدان المتقدة اقتصادياً فهذا الدور المطلوب من البنك المركزي لا يشتمل فقط علي الرقابة المتشددة والفعالة علي النقد والائتمان المصرفي والعمل علي تحقيق الاستقرار النقدي من خلال وسائل الرقابة النقدية غير المباشرة

[٢١] د. عبد المنعم السيد علي " دور الجهاز المصرفي والبنك المركزيفي تنمية الأسواق المالية في البلدان العربية (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية " ١٩٩٨م العدد١٦ ص٦

التي من أهمها عمليات السوق المفتوحة إنما يتعدي ذلك إلي تطوير الأسواق المصرفية وأسواق الأوراق المالية إلى مستوي يتلاءم مع متطلبات عملية التنمية الاقتصادية واستمرارها زماناً ومكاناً

٣- تنمية الصيرفة الالكترونية

تتطلب تنمية الصيرفه الالكترونية في الدول النامية إسهام البنك المركزي في تفعيل الصيرفة الالكترونية من خلال ثلاثة محاور رئيسية[٢٢]

☜ المحور الأول

تنمية الوعي بأهمية الصيرفة الالكترونية لدي جميع المستويات العاملة في المجال المصرفي وأن التأخر في تطبيق إستراتيجية الصيرفة الإلكترونية لا يحمل فقط خطر المزيد من التهميش المصرفي ولكن أيضا المزيد من التدهور المصرفي بسبب المنافسة الدولية.

☜ المحور الثاني

التأكد علي ضرورة تنمية البيئة التحتية بالصيرفة الإلكترونية علي مستوي جميع البنوك العاملة

☜ المحور الثالث

تنمية البيئة التشريعية الخاصة بتنظيم وتسهيل الصيرفة الإلكترونية بالإضافة إلى إنشاء قطاع تأمين فاعل ضد مخاطر التجارة الالكترونية والدفع الالكتروني

٤-تطوير إدارة مصرفية لمواجهة الأزمات

لعل من أهم مخاطر العولمة المالية هوا ما قد يتعرض له الجهاز المصرفي من أزمات ويحدث ذلك في الدول التي تقوم بعملية التحرير المالي سواء خلال عملية التحرير المالي المحلي والدولي أو بعد إتمام هذه العملية حيث إن في ظل العولمة المالية تتزايد درجة اندماج الجهاز المصرفي للدولة وتكامله مع الأسواق العالمية وهذا ما يؤدي إلي إن إيه أزمات أو مصاعب تواجه الجهاز المصرفي في دولة ما تؤثر علي سائر القطاعات المصرفية في الدول الاخري

[٢٢] الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية " مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (القاهرة مؤسسة الأهرام) ٢٠٠١ ص٩٥

وتدل تجارب البلدان التي قامت بتحرير أسواقها المالية لابد إن يقترن برقابة وإشراف فاعل علي الجهاز المصرفي من قبل بنوكها المركزية تجنباً لأية ممارسات مصرفية غير سليمة حيث إن البلدان التي تعرضت لنتائج سلبية للتحرير المالي – المتمثل أهمها في إفلاس المؤسسات المالية – كان ينقصها الإشراف المصرفي تخفيض مخاطر انهيار النظام المصرفي وتجنب مشكلات الإدارة المصرفية والمحافظ الائتمانية مع اتخاذ التدابير التصحيحية المناسبة[٢٣]

وهناك مجموعة من الإجراءات لمواجهة الأزمات يجب علي البنك المركزي تحديدها :

أ- وضع قيود على مجالات النشاط المصرفي وذلك بتحديد – بشكل واضح – مدي إمكانية قيام البنوك بمزاولة الأنشطة التجارية أو الصناعية أو غير المصرفية

ب- تحديد معايير واضحة لدخول الوحدات المصرفية إلي مجال العمل المصرفي او خروجها منه فبالنسبة للدخول إلى مجال العمل المصرفي يعد قرار منح ترخيص لأي وحدة مصرفية قرار ذا أهمية كبيرة نظراً للأزمات المالية التي تعرضت لها بعض البنوك في دول شرق اسيا ودول أمريكا اللاتينية خاصة في عقد التسعينات من القرن العشرين. ويتطلب مثل هذا القرار ضرورة أن يكون لدي المسئولين سلطة فحص ودراسة مؤهلات المديرين المحتملين وقدراتهم وذلك بهدف استبعاد من تنقصهم الخبر والمؤهلات المهنية اللازمة .

إما بالنسبة للخروج في مجال العمل المصرفي فان ذلك يتطلب أيضا إيجاد آليات فاعلة لخروج اى وحدة مصرفية من مجال العمل المصرفي حيث إن المؤسسات المالية المعسرة التي قد يسمح لها باستمرار في العمل يمكن إن تؤدي إلى عدم الاستقرار في النظام المالي ككل من خلال التمادي في المخاطرة .

ج- تحديد الجهات المسئولة عن الإشراف علي البنوك متعددة الجنسيات

[٢٣] Patrick Downes"The Evolving role of Central banks",op. cit pp59-60

٥- المصارف الشاملة:

البنك الشامل بمفهومه الضيق هو ذلك البنك الذي يسعى إلى تنمية موارده المالية من كافة القطاعات كما يقدم الائتمان لكافة القطاعات أيضا.ويعتمد البنك الشامل على فلسفة التنويع DIVERSIFICATION التي من خلالها يستطيع أن يحقق البنك انخفاض في مخاطر الاستثمار، و يزداد هذا المفهوم عمقا و تتسع إيجابيته بممارسة البنك أنشطة غير مصرفية تتمثل خاصة في:

- التعامل في كافة أنواع الأوراق المالية.
- شراء أو إنشاء و إدارة شركات صناعية و تجارية و خدمية و زراعية و المساهمة فيها
- إدارة صناديق الاستثمار
- ممارسة نشاط تأجير الأصول * المتاجرة بالعملة
- إدارة محافظ الأوراق المالية لحساب عملائها
- ممارسة نشاط التأمين كإصدار عقود التأمين بأنواعها المختلفة
- تقديم كافة الاستشارات و إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية و إدارة المشروعات الجديدة في مجالات الصناعة و التجارة و الزراعة

وفي سبيل تنويع مصادر التمويل تتبنى البنوك الشاملة ما يطلق عليه بنظرية إدارة الخصوم القائمة على ممارسة البنك نشاطه لمختلف الآجال و بدون التخوف من مشكلة نقص السيولة، فتقوم البنوك بتنويع محفظة قروضها من خلال تقديم الإئتمان بالمنشآت الصناعية و التجارية و الزراعية و الخدمية و القروض العقارية و قروض المستهلكين و تمويل التجارة الخارجية مع تنويع تواريخ استحقاقها (قروض طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأجل)

مزايا البنوك الشاملة:

يحقق التحول من العمل المصرفي التقليدي إلى العمل المصرفي الشامل العديد من المزايا نذكر أهمها:

* تعظيم القدرة على تطوير الوظائف التقليدية بما يسمح بتقديم خدمات جديدة و متطورة كإصدار السندات والتأمين ضد المخاطر.

- تحقيق التوظيف الكامل و الأمثل للموارد، و القدرة على الدخول و القيام بالمشروعات الضخمة
- تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات المالية
- التوسع في وظائف البنك و أعماله
- الدخول في أنشطة تمويلية مستحدثة مثل خدمات التأجير التمويلي و نظام B.O.T في تمويل مشروعات البنية الأساسية
- الدخول إلى الأسواق المالية
- التوسيع في تقديم خدمات متطورة مثل خدمات الصرف الآلي A.T.M و إصدار بطاقات الإئتمان، خدمة التحويلات الخارجية المباشرة.

٦- الاندماج العالمي:

إن الاندماج داخل المنظومة المالية العالمية ستكون له آثار وانعكاسات واضحة على مستوى أداء البنوك، إن ازدياد المنافسة العالمية بين المؤسسات المالية والمصرفية أصبح أمرا واقعا لا يمكن تجاهله في ظل موجة العولمة المتسارعة، ولأن البنوك تسعى لتطوير قدراتها التنافسية اتجهت إلى أسلوب الاندماج مع بعضها البعض لخلق كيانات مصرفية عملاقة للتغلب على المصاعب التي تواجهها ولعل من أهم الأسباب التي دعت الاندماج العالمي ما يلي:

- انخفاض العائد المتحقق من الأنشطة المصرفية التقليدية والتي تتجه نحو الانكماش.
- الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير وتحقيق معدل تركز عالي في الأسواق المصرفية، مما سيزيد دعم الثقة أكثر من طرف العملاء والارتقاء بمستوى جودة الخدمات المصرفية.

- إمكانية تقديم خدمات تمويلية كبيرة الحجم لنوعية معينة من العملاء.
- الاستفادة من الانتشار الجغرافي وتحقيق التوازن بين الفروع ذات الفائض والأخرى ذات العجز.
- تخفيض تكاليف الرقابة والمتابعة والإعلان والدعاية والتدريب وغيرها.
- التوسيع في استخدام الأدوات المصرفية الحديثة.

لقد أصبحت عملية الاندماج بين البنوك ظاهرة عالمية وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الدول ريادة في هذا المجال إذا أصبح يوجد فيها عدد قليل من البنوك التي تسيطر على جزء كبير من الموارد المصرفية بفعل حركات الاندماج Mergers والاستحواذ Acquistionsويترتب على الاندماج العديد من الآثار كالزيادة في قدرة البنوك على مواجهة المنافسة وزيادة حقوق الملكية ورأس المال، مما يؤدي إلى تخفيض مخاطر الائتمان وجذب المزيد من المدخرات ودفعة أكبر للنشاط الاقتصادي وتوسع في الأسواق وخفض التكاليف وتحسين القدرات الإدارية ويساعد الاندماج على التغلب على المخاطر الناتجة عن العولمة المالية من جهة والتمتع بمزايا تنافسية كبيرة محليا ودوليا من جهة أخرى خاصة بعد اتفاقية تنفيذ تجارة الخدمات المالية.

ويمكن القول بأن عملية الاندماج تحقق بصفة رئيسية الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم الكبير، ولقد استطاعت بعض الدول العربية أن تحقق بعض عمليات الاندماج البنكية مثل مصر ولبنان بعد أن أصبحت هذه الظاهرة تحديا كبيرا فرضته التطورات التي حدثت في الدول المتقدمة والتي كان من شأنها تعظيم رؤوس أموال البنوك وأصولها وتحديث خدماتها المصرفية وتطوير أساليب تعاملها والتوسع عبر شبكة من الفروع لتحقيق ما يعرف بصيرفة التجزئة ولقد مكن تزايد نشاط هذه البنوك على الصعيد الدولي توفير إطار تنظيمي يسمح بإلغاء التناقض بين حركية البنوك الدولية وبين التشريعات المحلية في داخل كل دولة من خلال اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة التي تكفلت بتحقيق الإطار التنظيمي الدولي الذي يضمن الرقابة على العمل المصرفي وضبط أداءه بالشكل الذي يحمي المراكز المالية للبنوك ويجنبها خطر الإفلاس.

إن عمليات الاندماج البنكية تسمح بتشكيل كيانات مصرفية كبيرة الحجم ذات كفاءة في الإدارة والنظم الداخلية، ولا يجب النظر إلى هذه العملية على أنها هدف في حد ذاته، بل ينبغي أن يرتبط ذلك بإستراتيجية لتطوير البنوك المندمجة، ولضمان نجاح هذه العملية لابد من وجود سياسات واضحة لأسباب هذا الاندماج

المبحث الثالث

تقييم أداء البنك المركزي المصري في ضوء المتغيرات الاقتصادية المعاصرة (دراسة قياسية

يهتم هذا المبحث بتعيين نموذج أداء البنك المركزي المصري وتقدير معلماته ويتكون النموذج من معادلة سلوكية وحيدة توضح العلاقة بين أداء البنك المركزي وأهم المتغيرات الاقتصادية المعاصرة التي تؤثر في أدائه

وسوف نقوم بقياس خمس متغيرات أساسية تؤثر في أداء البنك المركزي وهي :

١- الاتصالات الفضائية والأهمية النسبية للتجارة الإلكترونية

٢- تحرير أسواق السلع والخدمات

٣- عولمة أسواق رؤوس الأموال

٤- عولمة الإنتاج

٥- ظهور التكتلات الاقتصادية

و يمكن تعيين نموذج أداء البنك المركزي المصري وتقدير معلماته وفقاً للأتي

بناء علي ما سبق فإن معادلة نموذج أداء البنك المركزي سوف تتضمن سبعة متغيرات منها متغير داخلي واحد كمتغير تابع وستة متغيرات خارجية كمتغيرات مستقلة – منها متغير صوري (وهمي) Dummy variable

$$Y_m = A_O + A_1 X_e + A_2 X_f + A_3 x_p + A_4 x_f + A_5 X_v + A_6 X_d + U$$

أ- المتغير التابع يمثل Yوهو يمثل اداء البنك المركزى

ب- المتغيرات المستقلة

١-الأهمية النسبية للتجارة الالكترونية X_e

٢-تحرير أسواق السلع والخدمات X_f

٣-عوامل أسواق رؤوس الأموال x_p

٤-عولمة الإنتاج X_f

٥-ظهور التكتلات الاقتصادية والنقدية X_v

٦-عوامل محلية وداخلية مؤثرة في أداء البنك المركزي

X_d Dummy variable (كمتغير صوري)

مصادر البيانات :التقرير السنوي للبنك المركزي المصري – أعداد متفرقة

إحصائيات صندوق النقد الدولي

- L.M.F. International Financial Statistics
- L.M.F. Directory of Trade Statistics
- U.N. statistical Year Book
- U.N. World Investment Report
- W.B. International Financial Statistics
- World Trade Organization : International Trade Statistics

<u>قياس المتغيرات</u>

١- <u>المتغير التابع</u>

تم استخدام حجم المعروض النقدي (M1) كمقياس كمي لأداء البنك المركزي المصري . وبعد حجم المعروض النقدي – الذي يحدده البنك المركزي – متغير داخلي يعبر عن حقيقة الواقع دون اى تدخلات . وبحيث يتم بحث العلاقة بين حجم المعروض النقدي (كمتغير تابع) والمتغيرات المستقلة محل الدراسة

٢- المتغيرات المستقلة

تم الاستعاضة عن المتغيرات الاقتصادية العالمية و الإقليمية المعاصرة – كمتغير تفسيري – بمتغيرات نائبة يمكن إخضاعها للقياس الكمي . وفقاً للآتي :

١- الاتصالات الفضائية والأهمية النسبية للتجارة الالكترونية

لقد تم اختيار إجمالي قيمة التجارة الالكترونية بوصفه معبراً عن الاتصالات الفضائية والأهمية النسبية للتجارة الالكترونية

٢- تحرير أسواق السلع والخدمات

تم اختيار أجمالي قيمة الواردات من التجارة الخارجية بوصفه معبراً عن تحرير أسواق السلع والخدمات

٣- عولمة أسواق رؤوس الأموال

تم اختيار إجمالي قيمة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الداخلة بوصفه معبراً عن عولمة أسواق رؤوس الأموال

٤- عولمة الإنتاج

تم اختيار إجمالي قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه معبراً عن عولمة الإنتاج

٥- ظهور التكتلات الاقتصادية والنقدية

تم اختيار إجمالي قيمة التجارة مع دول الاتحاد الأوربي بوصفه معبراً عن ظهور التكتلات الاقتصادية والنقدية

٦- المتغير الصوري (الوهمي) Dummy variable

حيث يعكس مجموعة العوامل المحلية والداخلية المؤثرة في أداء البنك المركزي والتي يصعب قياسها كمياً فلقد تم قياس هذا المتغير الوهمي بمدي قدرة البنك المركزي علي تحقيق أو الحافظة علي معدل تضخم مقبول خلال فترة الدراسة. وقد تم تحديد قيمة هذا المتغير الوهمي ما بين الصفر والواحد

وقد تم استخدام بيانات سلسله زمنية تبدأ من ١٩٩٠ إلي ٢٠١٠ باستخدام طريقة المربعات الصغره العادية Ordinary Least Squares Method

باستخدام الصيغة اللوغاريتميه – الخطية هي أكثر الصيغ الرياضية ملائمة لنموذج أداء البنك المركزي

وقد تم الوصول الى النتائج الآتيه

Variables Entered

Model	Variables Entered
1	E,F,P,U,D

All requested Variables Entered

Dependent Variable : L(MSQ)

Dependent Variable

Model	Unstandardized Coefficients B Std .Error	Standardized Coefficients Beta	T	Sig
(constant)	9.706 -227		83.470	.000
E	-.298 .38	-2.872	-7.007	.000
F	2.5560 E-03	1.784	8.107	.000
d	.661 .103	0.909	2.874	.013

Model Summary

Model	R	R Sequre	Adjusted R Sequre	Srd . Error Of Estimate
1	.486a	0.347	0.202	0.4047
2	.883b	0.890	0.864	0.278
3	.926c	0.791	0.94	0.2403

Model Summary

Model	R Sequre Change	F Change	Df1	Df2	Sig-f Change
1	0.336	6.365	1	18	0.046
2	0.655	40.725	1	17	.000
3	0.089	9.371	1	16	0.13

a. Predictors : (constant) e
b. Predictors : (constant) e , f
c. Predictors : (constant) e , f , d
d. Dependent Variable: ym

تفسير المعلمات المقدرة بنموذج أداء البنك المركزي المصري

كانت المعلمات المقدرة بالنموذج كما يلي

كانت المعادلة النهائية لأداء البنك المركزي المصري كما يلي

$$Ym = 9.706 - 0.298e + 0.0256f + 0.661d$$
$$(0.227) \quad (0.038) \quad (0.000) \quad (0.103)$$

ومن المعادلة السابقة يتضح ما يلي :

١- ان اجمالى قيمة التجارة الالكترونية يؤثر تأثيراً عكسياً وجوهرياً في حجم المعروض النقدي في مصر بمعني الزيادة في إجمالي قيمة التجارة الإلكتروني يؤدي إلي انخفاض حجم المعروض النقدي وقد اوضحت نتيجة التحليل القياسي ان قيمة معامل المتغير المستقل e بلغت مقدار 0.298 حيث تشير قيمة المعامل المقدرة إلي درجة استجابة حجم المعروض النقدي للتغيرات في اجمالي قيمة التجارة الإلكترونية e وتشير العلامة السالبة الى وجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل والمتغير التابع بما يتفق ومنطق التحليل الاقتصادي المتقدم . إذ ارتفاع قيمة التجارة الإلكترونية بنسبة ١% تؤدي إلي انخفاض حجم المعروض النقدي بنسبة 0.298

ومع وجود تأثير للمتغير التفسيري الاتصالات الفضائية والأهمية النسبية للتجارة الالكترونية علي أداء البنك المركزي المصري يلاحظ انخفاض إسهام إجمالي قيمة التجارة الالكترونية الخاصة بمصر – فى إجمالي قيمة التجارة الالكترونية العالمية

٢- إن إجمالي قيمة الواردات من التجارة الخارجية f يؤثر تأثيراً طردياً وجوهرياً فى حجم المعروض النقدي في مصر بمعني أن زيادة إجمالي قيمة الواردات من التجارة الخارجية يؤدي الى زيادة حجم المعروض النقدي.

وقد أوضحت نتيجة التحليل القياسي – المبينة بمعادلة أداء البنك المركزي المصري أن قيمة معامل المتغير المستقل بلغت مقدار +0.0256

تشير قيمة المعامل المقدرة الى درجة مرونة حجم المعروض النقدي للتغيرات في إجمالي قيمة الواردات من التجارة الخارجية وتشير العلامة الموجبة الي وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل والمتغير التابع بما يتفق ومنطق التحليل الاقتصادي المتقدم إذ ان ارتفاع إجمالي قيمة الواردات من التجارة الخارجية بنسبة ١% تؤدي الى ارتفاع حجم المعروض النقدي بنسبة 0.02%

٣- ان العوامل المحلية و الداخلية الخاصة بالبنك المركزي المصري والممثلة بالمتغير للصوري d تؤثر طردياً وجوهرياً فى حجم المعروض النقدي بمعنى ان مجموعة من العوامل المحلية والداخلية الخاصة بالبنك المركزي تؤثر بدرجة ما فى أداء البنك المركزي المصري خلال فترة الدراسة وقد أوضحت نتيجة التحليل القياسي المبينة بمعادلة أداء البنك المركزي المصري ان قيمة معامل المتغير المستقل d بلغت مقدار +0.661 حيث تشير قيمة المعامل المقدرة الى درجة مرونة حجم المعروض النقدي للتغيرات في مجموعة العوامل المحلية والداخلية الخاصة بالبنك المركزي d وتشير العلامة الموجبة الى وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل والمتغير التابع بما يتفق ومنطق التحليل الاقتصادى المتقدم

اذ ان ارتفاع مجموعة العوامل المحلية والداخلية الخاصة بالبنك المركزي بنسبة 1% تؤدي الى ارتفاع حجم المعروض النقدي بنسبة 0.66 %

٤- ان قيمة معامل التحديد (R2) 0.791 بما يعني ارتفاع لجودة التوفيق للنموذج ومن ثم ارتفاع المقدرة التفسيرية للنموذج أي أن التغير فى اداء البنك المركزي المصري يمكن تفسيرة بدلالة كل من اجمالي قيمة التجارة الالكترونية واجمالي قيمة الواردات من التجارة الخارجية ومجموعة العوامل الخاصة بالبنك المركزي تقدر بنحو 79.1 % بينما ترجع النسبة الباقية 20.1% الى المتغيرات النائبة الاخري غير المذكورة فى الدالة المقدرة لأداء البنك المركزي المصري .

اوضحت نتائج التحليل القياسي عدم معنوية تأثير المتغيرات النائبة الاخري – محل البحث – علي اداء البنك المركزي المصري خلال فترة الدراسة وهي

متغير قيمة تدفقات رؤوس الموال الاجنبية الداخلة P

متغير قيمة الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل F

متغير اجمالي قيمة التجارة مع دول الاتحاد الاوربي U

يتضح من نتائج النموذج ان المتغير الأكثر تأثيراً فى أداء البنك المركزي المصري هو مجموعة العوامل المحلية والداخلية انموثرة فى أداء البنك المركزي d

ويمكن إرجاع ذلك الى تشابك العلاقة وتفاعلها بين المؤسسات والأجهزة الحكومية في مصر وبين البنك المركزي المصري والتي تزامنت مع الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها السلطات الاقتصادية في مصر بالإضافة الى التطوير فى أهداف وأساليب تنفيذ السياسة النقدية عن طريق مجلس إدارة البنك المركزي المصري خلال الفترة الأخيرة من الدراسة

النتائج

حيث تم تناول أثر انعكاسات المتغيرات الاقتصادية العالمية والاقليمية المعاصرة على اداء البنك المركزى المصرى مع تحديد العوامل الأكثر تأثيرا فى اداء البنك المركزى وبناء على نتائج النموذج القياسى لاداء البنك المركزى ، انتهى البحث إلى توضيح أهمية تطوير أداء البنك المركزى لمواجهة انعكاسات المتغيرات الاقتصادية العالمية والأقليمية المعاصرة بكفاءة وفاعليةوقد خلصت الدراسة الى:.

١- أن للمتتغيرات الاقتصادية المعاصرة انعكاسات على اداء البنك المركزى ودورة فى البلدان النامية . فقد اتضح تحليل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة ، أن لها انعكاسات على الاقتصاد العالمى ، وبالتالى لها انعكاسات على القتصادات النامية بوجه خاص . وقد تبين ان لهذه الانعكاسات تأثيرات مباشرة وأخرى غير مباشرة على أداء البنك المركزى ودورة

٢- احدثت الثورة العلمية التكنولوجية فى مجال الإلكترونيات والاتصالات الفضائية انتشار التجارة الالكترونية والتى تواكب معها تغير طرق الدفع وظهور تقنيات جديد للدفع ، وهذا يؤثر على المعروض النقدى خارج حدود السلطات النقدية لكل دولة .

٣- أدى الاتجاه الدولى نحو تحرير أسواق السلع والخدمات من كافة القيود وفق اتفاقيات الجات ، إلى تحرير تجارة الخدمات المصرفية وأسواق راس المال ، وهذا يؤثر على كيفية إدارة السياسة النقدية وتعاملها مع متطلبات السياسات الاقتصاد العالمية.

٤- أدت عولمة أسواق رؤوس الأموال إلى تزايد حجم الأموال الدولية التى يتم تبادلها يوميا بشكل كبير وسريع ، وهذا ما يؤثر على العلاقات المتداخلة والمتشابكة اسعار الصرف وأسعار الفائدة والتدفقات الداخلة لرؤوس الأموال ، وما لو العوامل من تأثيرات على القطاع المصرفى والنقدى .

٥- أوجد الاتجاة نحو اتساع نطاق التكتلات الاقتصادية الإقليمية ، ظهور عملات دولية ذات ثقل اقتصادى . وهذا ما قد يؤثر على العلاقات التجارية والمالية والنقدية – القائمة والمحتملة – نتيجة التعامل مع مثل التكتلات الاقتصادية والنقدية .

٦- اتضح من نتائج النموذج ان المتغير الأكثر تاثيرا فى اداء البنك المركزى المصرى (خلال فترة الدراسة) ، هو مجموعة العوامل المحلية والداخلية المؤثرة فى أداء البنك المركزى ويفسر ذلك استنادا إلى تشابك العلاقة وتفاعلها بين المؤسسات والأجهزة الحكومية فى مصر وبين البنك المركزى المصرى ، والتى تزامنت مع الصلاحات الإقتصادية التى قامت بها السلطات الاقتصادية فى مصر . بالاضافة إلى التطوير فى أهداف واساليب تنفيذ السياسة النقدية .

٧- يوجد تأثير للمتغير قيمة الواردات من اجمالى قيمة التجارة الخارجية "fmt" على اداء البنك المركزى المصرى خلال فترة الدراسة ، وبالتالى قدرتة على تحقيق الاستقرار النقدى المستهدف .

٨- يوجد تأثير للمتغير إجمالى قيمة التجارة الالكترونية " ect " على اداء البنك المركزى المصرى خلال فترة الدراسة بما يتمشى مع المنطق الاقتصادى . مع ملاحظة انخفاض إسهام إجمالى قيمة التجارة الالكترونية فى إجمالى قيمة التجارة الخارجية فى مصر .

٩- اوضحت نتائج التحليل الإحصائى والقياسى عدم معنوية تأثير المتغيرات النائبة على أداء البنك المركزى المصرى .

توصيات الدراسة

١-ضرورة تطوير أداء البنك المركزى ودوره وفقا للاتجاهات الحديثة فى الصيرفة المركزية ، وذلك من حيث التجاه الإدارة النقدية غير المباشرة ، من خلال اتباع سياسات نقدية تعتم على التأثير غير المباشر فى المتغيرات النقدية والتوسع فى استخدام عمليات السوق المفتوحة والبعد عن أستخدام الأدوات التحكمية للسياسة النقدية .

٢-تفعيل الرقابة على حجم المعروض النقدى بمكوناته الحديثة .

٣-تفعيل دور البنك المركزى فى دفع عملية التنمية الاقتصادية بالبلدان العربية وذلك بالعمل على تنويع وتطوير الهياكل الإنتاجية فى الدولة من خلال اجراء اصلاحات هيكلية تعتمد على إسهام الجهاز المصرفى فى تحقيق تنمية اقتصادية مدروسة باسلوب متطور .

٤- لمواجهة المنافسة العالمية يتوجب على البنوك أن تعمل على معرفة تفاصيل احتياجات السوق المصرفيةوذلك بما لا يتعارض مع الأهداف التي تقوم عليها المصارف وكذلك أيضا لابد من التعرف على طبيعة المنافسة التي تواجهها البنوك.

٥-بناء استراتيجيات واضحة للأسواق المحلية والخارجية، إذ أن التوسع لابد وان يستصحب الأهداف الرئيسية والميزات التفاضلية التي تتمتع بها البنوك .

٦-تقوية الموارد المالية للمصارف عن طريق زيادة راس المال واندماج البنوك الأصغر والأضعف بينها لتكوين وحدات أكثر فعالية، بغرض تحقيق التخفيض المطلوب في التكاليف والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير.

٧-العمل على تطوير الموارد البشرية بالتأهيل والتدريب وذلك بما يتناسب مع عملية التحديث والتطوير ومع متطلبات التقنية المصرفية الحديثة.

٨-ضرورة تطبيق تقنية مصرفية حديثه إلى أقصى الحدود، والعمل على إدخال خدمات ومنتجات حديثة لإيصال هذه الخدمات للعملاء في السوق المحلي.

٩-تحسين إجراءات الرقابة المالية ورفع درجة الثقة فيها.

١٠- تحسين الطاقة المؤسسية ورفع درجة تنافسية نشاطات المصارف الإسلامية وتطوير منتجاتها المالية.

- ابراهيم العيسوى الجات واخواتها : النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية) ١٩٩٥م
- الوثيقة الختامية لجولة أورجواى , مراكش , ابريل ١٩٩٤- (الترجمة العربية)
- د. أحمد جلال , ماذا بعد تحرير سعر الصرف , سلسلة آراء في السياسة الاقتصادية , (القاهرة : المركز المصري للدراسات الاقتصادية)
- الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية " مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (القاهرة مؤسسة الأهرام) ٢٠٠١
- د هشام السيد النظام التجاري الدولة والعولمة والدول النامية(القاهرة مركز سلسلة وبحوث الدول النامية)سلسلة قضايا التنمية ,العدد ٢٣-٢٠٠٢
- د. مجدى عبد الشفيع عيسى " التكيف الهيكلى والنظام التعليمى ، رؤية اقتصادية – المجلة الاقتصادية المصرية للتنمية والتخطيط القومى المجلد الخامس – العدد الثانى ، ديسمبر ١٩٩٧ م
- د. محمود ابو العيون , السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية والتوجهات المستقبلية , سلسلة اوراق عمل , ورقة عمل ٧٨, (القاهرة : المركز المصري للدراسات الاقتصادية) , ٢٠٠٣
- د. عبدالرحمن يسري أحمد "الاقتصاديات الدولية"(الاسكندرية قسم الاقتصاد – جامعة الاسكندرية)٢٠٠٠م
- د عبد المطلب عبد المجيد النظام الاقتصادى العالمى الجديد وافاقه المستقبلية (القاهره مجموعة الدول العربية) ٢٠٠٢م
- د. عبد المنعم السيد علي " دور الجهاز المصرفي والبنك المركزيفي تنمية الأسواق المالية في البلدان العربية (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية " ١٩٩٨م العدد١٦

- Paula De Massi, Marcelleo Esterdo, and lura kodres " what has a new economy?
- (Financial and Development Review) Vol 38 , no2 , june, 2001 .
- Andrew b whinstone electronic (N.Y : Addison Wesley inc) 1996 p181
- Thomas Duisenberg and Robert money banking and the economy op cit p 40
- Nazar Saad El-Deen Issa"Globalization of Financial Markets: its Development, Indicators and Effects".(Arab Economic Jounal),no.29,vol,11,Autumn2002,PP20-21
- Kenichi chmae " the end of the nation state , the rise of regional economics " Collins publishers 1985 pp 2-3
- Dawning " the globalization business challenge of the 1990 (London routotgr 199)
- Thomas Mayer ,James S.DUssenbery,Robert Z.ALiber: (MoneY ,Banking,and the Economy.
- Bank of Japan (Inflation Targeting in Selected Countries,(BIS Review),no97,9th June1995.
- Deutsche Bundesbank(The Money Policy of the Deutsche Bundesbank) ,(The deutsche Bundesbank Book) MARTH1994.
- Wan C JOHNson and William W.ROBerts (Money and Banking : A Market Oriented pproach,op.cit ,pp551-552.

ardoso E.and Gala A.,(Monetary P0licy and Exchange Rate Regiume : Options to Middle East Countries),(Cairo: Egyptian Center for Economics Studies),2002.Ibid.,76

- Patrick Downes"The Evolving role of Central banks",op. cit pp59-60